A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

Distr.
GENERAL

A/44/515
11 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٧٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنـة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

رسالة مؤرخـة فـي ٧ أيلـول/سبتمبـر ١٩٨٩ موجهـة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أرفق طيه بيان وزارة خارجيـة الجمهورية العربية السورية عن الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للسكـان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل ، المقدم الى اللجنة الخاصة المعنيـة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة فـي أثناء الزيارة التي قامت بها الى دمشق من ٢٤ الى ٢٧ ايار/مايو ١٩٨٩ .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائـق الجمعية العامة في اطار البند ٧٨ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) أحمد فتحي المصري
السفير
الممثل الدائـم

---

* A/44/150 .

مرفق

بيان مقدم من وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية

الى

اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية
التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

لازالت السلطات الاسرائيلية مستمرة في خرقها وانتهاكها الفاضح والمتعمد لقواعد القانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة ، ولوائح اتفاقيات لاهاى لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٦ ، وكذلك استهتارها بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن والوكالات المختصة ذات الصلة ، وتحديها للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي .

ففي منطقة الجولان العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، استمرت الاستراتيجية الاسرائيلية العدوانية الشاملة والمعلنة (التي تتمثل في أن منطقة الجولان تشكل جزءا لا يتجزأ من اسرائيل) ، وأدت الممارسات الاسرائيلية المعلنة وغير المعلنة ، الهادفة الى تهويد الجولان وضمه وسلخ الشعب العربي السوري في الجولان عن شعبه وتاريخه ليعيش بدون تاريخ ، الى الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها والى تغيير بنية المنطقة السكانية وتدمير بنيتها الاقتصادية والاستيلاء على مصادرها المائية ومحاولة تغيير بنيتها الثقافية والاجتماعية وسحق هوية سكانها الوطنية ، منتهكة بذلك قرارات الامم المتحدة وخاصة قرار مجلس الامن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر بالاجماع بتاريخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة (د إ - ١/٩) الصادر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ والمؤكد عليه في كل دورة عادية للجمعية العامة منذ ذلك التاريخ .

وفي وجه قوى الاحتلال الغاشمة ، انتفض شعبنا العربي في الجولان ببطولة رائعة ، مؤكدا في جميع المناسبات على انتمائه وولائه لوطنه العربي السوري ، رافضا الاحتلال وقرار الضم وفرض الهوية الاسرائيلية ، متحديا سلطات القمع الاسرائيلية حتى

تتحرر أرض الجولان كاملة من الاحتلال ، كما قام بتقديم دعمه ومساندته للانتفاضة البطولية للشعب العربي الفلسطيني ، فشكل اللجان الشعبية لجمع التبرعات المالية والعينية ، وجمع الاموال بالاضافة الى كميات كبيرة من الاغذية والالبسة ، وتم ايصالها بطرق متعددة الى اخوته في الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وقد تعرض سكان الجولان ، نتيجة لموقفهم التضامني مع أشقائهم الفلسطينيين ، لأشد العقوبات القسرية من قِبَل قوات الاحتلال .

ان الانتفاضة البطلة للشعب العربي الفلسطيني التي دخلت شهرها الثامن عشر قد فرضت نفسها على الساحة الدولية وانتزعت اعترافا بأن الشعب الفلسطيني شعب مصمم على استعادة حقوقه كاملة ، وأنه لن يقبل بأقل من الاستقلال ، وأكدت بشكل قاطع وحاسم أن المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال لم يعد بامكانهم تحمل أكثر مما تحملوا تحت أي ظرف كان ، وأنهم مصممون بشكل ثابت على انهائه من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وأن النضال في المنطقة سيستمر بأشكاله المتعددة حتى تحقيق التحرير ، الأمر الذي يشكل هزيمة لدعاية الصهيونية ولكثير من المقولات الصهيونية الزائفة برضى السكان العرب للاحتلال وسياسة الأمر الواقع .

وقد أدت المقاومة البطولية للشعب العربي في الأراضي المحتلة الى قيام المحتلين بزيادة أساليب قمعهم في الأراضي العربية المحتلة ، وصعّدوا من سياسة (القبضة الحديدية) واستخدموا سياسة جديدة (تكسير العظام) والقتل والإبعاد وتدمير المنازل ، هذه السياسة التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان والحريات الاساسية وجرائم حرب وجريمة ابادة الأجناس المعاقب عليها دوليا . ولقد شهد العالم أجمع هذه الجرائم ، التي أظهرت أن العنصرية الصهيونية وما تحمله من كره للشعوب عموما وللأمة العربية خصوصا هي التي تدفع الى ارتكاب كل جريمة تجسيدا لحقدها الذي طالما تجلت آثاره في الكثير من بلدان العالم وتؤكد أكثر من أي وقت مضى صحة قرار الامم المتحدة الذي اعتبر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

وقد رافقت هذه الأعمال الوحشية زيادة في مشاركة المستوطنين الصهاينة لجرائمهم بحق المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة ، وبحماية من قوات الاحتلال الاسرائيلية . وقد تجاوزت هذه الجرائم في عنصريتها وعدوانيتها وكراهيتها للعرب اجراءات السلطات الاسرائيلية .

ان مسلسل الارهاب الطويل لقوى الاحتلال الاسرائيلية يبعث في الذاكرة صورة الاعمال الوحشية واللاانسانية التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد أبناء شعب جنوب افريقيا وناميبيا والجرائم النازية التي ارتكبت ضد المدنيين في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية .

ولابد أن ننبه مجددا الى مخاطر استمرار هذه الممارسات على الوضع المتفجر في المنطقة وما يشكله من تهديد للأمن والسلم الدوليين .

أولا - سياسة الضم والاستيطان

منذ احتلال اسرائيل لمنطقة الجولان العربية السورية عام ١٩٦٧ استمرت سياسة الاحتلال الهادفة الى ضم الجولان وتهويده عن طريق تشجيع الاستيطان فيه ، فاصدرت اسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ قانونا يقضي بتطبيق التشريعات والولاية القضائية والادارية الاسرائيلية على الجولان العربي السوري المحتل ، وأصدرت في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ أمرا يفرض على سكان الجولان المحتل حمل بطاقات هوية اسرائيلية .

وأقامت في الجولان العربي السوري شبكة من المستوطنات بلغ عددها ٤٢ تجمعا استيطانيا يضم مشاريع زراعية وصناعية وسياحية لاستغلال ثروات المنطقة ومواردها بغية ضمها وتهويدها ، وهي بصدد اقامة ٣ مستوطنات جديدة ، وذلك على أنقاض القرى العربية السورية في الجولان التي دمرتها وعددها ١٤٧ قرية لم يبق منها سوى مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية والغجر .

ومن هذه المشاريع سحب المياه من بحيرة طبريا ومن بانياس ومسعدة وانشاء عدد من السدود الترابية واقامة منشآت سياحية في جبل الشيخ وشواطئ بحيرة طبريا وزيادة كثافة الطرق حول قرى الجولان العربية تمهيدا لعزلها نهائيا وتدمير مراكز العمران القائمة لطمس المعالم العربية واعطاء الانطباع بأن الجولان كانت منطقة خالية من السكان .

ومن التصريحات التي تظهر السياسة الاسرائيلية هذه ما صرح به اسحق شامير لصحيفة معاريف الاسرائيلية يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ (إن كل من يتكلم عن مؤتمر دولي للسلام يريد تنازلا كاملا عن يهودا والسامرة ومنطقة غزة ومرتفعات الجولان ، ولقد

اتهمنا باننا قلنا لا للسلام ، إلا أن التحالف الحكومي يقول لا واحدة وصريحة ، لا للتخلي عن أراضي اسرائيل ، لا للتخلي عن يهودا والسامرة ومنطقة غزة ولا للتخلي عن مرتفعات الجولان وكذلك لا للتنازلات في القدس) .

وصرح شامير لصحيفة (هآرتس) في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧بقوله (ان مدينة القدس وهشرون والسامرة والجليل والجولان جميعها تشكل كلا متكاملا ومن الصعب القول بأن شعب اسرائيل سينفصل في يوم من الأيام عن هذه المناطق) .

وأعلن شامير في بيانه الوزاري الذي تلاه أمام الكنيست في ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ إثر اتفاق حزبه مع المعراخ بأن سياسة بناء المستوطنات مستمرة . كما صرح شامير في تاريخ ١٦ ايار/مايو ١٩٨٩ أثناء عرضه لما يسمى (خطة السلام الاسرائيلية) بأن اسرائيل لن تتنازل عن شبر واحد ولن تتنازل مطلقا .

ثانيا - الاستيلاء على الاراضي

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أوامر عسكرية عديدة أجرت فيها تعديلات على القانون المتعلق بالأراضي العربية المحتلة ونظام الملكية لتبرير عملية المصادرة والاستيلاء والاستملاك ، بحجة الضرورات الأمنية والعسكرية ، ومنها ما كان على شكل قرارات مختلفة كإلغاء جميع المراجعات حول النزاعات بشأن حقوق الملكية المعلقة منذ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وقرارات أخرى لا يتم فيها نقل الملكية إلا عن طريق الحاكم العسكري وموافقته .

وعدلت معظم القوانين المتعلقة بالمصادرة بما يتناسب وتسهيل عمليات الاستيلاء الكاملة على الأراضي العربية ، حيث اعتبرت أراضي كافة الاشخاص الغائبين يوم الاحتلال عام ١٩٦٧ ملكا للدولة وذلك بموجب المرسوم الخاص بالأملاك المتروكة الصادر في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، وأصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٩ قانونا يسمح بموجبه منح الأفراد الاسرائيليين حق شراء الأراضي في المناطق العربية المحتلة تشجيعا لهم على عمليات الاستيطان اليهودية ، وأقامت بعض المستعمرات بموجب بلاغات عسكرية ، حيث اعتبرت الأراضي التي أقيمت عليها هذه المستعمرات مناطق مغلقة (لأسباب أمنية) كما صادرت مساحات خاصة ومختارة من أصحابها الشرعيين بأساليب متعددة وحرمتهم منها .

ومن الممارسات الاسرائيلية في هذا المجال ، صادرت السلطات الاسرائيلية (٣٥٠ هكتارا) من أراضي يملكها المواطنون العرب السوريون في الجولان المحتل ، وحولتها الى مناطق عسكرية ثم عهدت بها بعد ذلك الى عدد من المستوطنات أقيمت على مقربة من القرى السورية . ووضعت أيديها على مصادر المياه الطبيعية وحفرت أبارا ضمن أراضي السوريين بعد مصادرة أراضيهم وضخت مياه هذه الاراضي الى المستوطنات الجديدة .

ففي عام ١٩٨٠ قامت اسرائيل بمصادرة الاراضي الزراعية من الفلاحين السوريين في قرية جولس . وبتاريخ ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ قامت سلطات الاحتلال بمسح المنطقة الممتدة من جنوب غرب بلدة مجدل شمس وحتى جسر معاد شمالي بلدة مسعدة والمسماة بمنطقة (القاطع) تمهيدا للاستيلاء عليها وتبلغ مساحتها أكثر من (١٠٠٠ دونم) من الاراضي الزراعية الخصبة . وبتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بوضع الاسلاك الشائكة على (١٥٠ دونما) في منطقة (البلان) بالقرب من مجدل شمس ومنعت السكان من الاقتراب منها ، وقد أحيطت العملية بستار من السرية بقصد مباغتة السكان ومنعهم من إجراء التنظيمات ومقاومة العملية . وقد ذكرت صحيفة (يدعوت احرنوت) الاسرائيلية بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ "إن السلطات الاسرائيلية ستقوم بعمليات تسييج لمساحات أخرى من الاراضي بحجة منع إقامة المباني غير القانونية عليها" .

وبتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ ذكرت صحيفة (هموريع) الاسرائيلية "إن سلطات الاحتلال قامت بعمليات تمهيد الارض في موقع عين تينة وتضرر حرش الاشجار وأزيل بشكل كامل من المكان" . وذكرت صحيفة (هتسوفيه) بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ "إن مواطنا اعتقل من قرية بقعاتا بحجة أنه وضع يده على سبع دونمات من الارض وأقام عليها خزان مياه بغية الاغراض الزراعية وقامت حينها السلطات الاسرائيلية وادارة العقارات بحراثة الارض وتدمير خزان المياه" .

كما أن تقارير المدير العام لمكتب العمل الدولي تشير الى (أن عمليات المصادرة قائمة ، وتستولي السلطات العسكرية على الارض التي تدخل بعد فترة معينة ضمن أراضي الدولة لتستغل بعد ذلك في إقامة مستوطنات جديدة ، وان سندات ملكية الارض التي كانت في حوزة السكان كانت تطلبها السلطات الاسرائيلية لإضفاء الطابع الرسمي لاستيلائها على الارض لصالحها) .

بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ ذكرت صحيفة (هآرتس) ان سلطات الاحتلال تقوم بحرق الاشجار والغابات الطبيعية بغية الاستيلاء على الارض واستملاكها وحرمان السكان من الغابات كما نشبت مؤخرا حرائق في مناطق الجليل والجولان وبخاصة مناطق الاحراش والرعي .

ونود الاشارة الى أنه من مساحة الجولان البالغة ١٧٦ ١ كيلومترا مربعا لا يسمح للمواطنين العرب السوريون باستعمال سوى ٠٠٠ ٢٠٠ دونم منها ١٥ الف دونم صالح للزراعة فقط .

ثالثا - الاستيلاء على المياه

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الضغط على السكان في الجولان العربي السوري المحتل لاجبارهم على الهجرة وتضييق سبل العيش لهم وإضعافهم اقتصاديا وذلك بحرمانهم من المياه وتحويلها الى المستوطنات وبمنع السكان من حفر آبار جديدة .

وبالرغم من أن سكان الجولان كانوا يعتمدون على مياه بركة (رام) في مسعدة والتي تحوي حوالي ٢ الى ٣ ملايين متر مكعب من المياه بين الصخور البركانية وهي تكلفهم كثيرا من عمليات التمديد الى أراضيهم بواسطة أنابيب معدنية بعد جرها الى خزانات معدنية لتسقى بها الاراضي ، ولكن سلطات الاحتلال فرضت حظرا على ضخ هذه المياه لري بساتين التفاح وغيرها .

وتواجه السكان مشكلة كبيرة بإقامة خزانات المياه أو حفر آبار جديدة دون ترخيص مسبق من الحاكم الذي يرفض إعطاء الترخيص بذلك أو حتى إقامة شبكة ري بلاستيكية لسقي بساتين التفاح ، بمقابل ذلك يسمح للمستوطنين الصهاينة بجر المياه وفتح الابار وحتى استجرار المياه من آبار المزارعين العرب الى المستوطنات الاسرائيلية ، مما اضطر السكان لبناء خزانات سطحية لجمع مياه الامطار .

كما عمدت السلطات الاسرائيلية الى محاكمة العديد من المزارعين في قرى الجولان إذا لم يلغوا خزاناتهم بحجة أن إقامة الفلاحين لهذه الخزانات يعني استغلال مصادر مياه الدولة بدون ترخيص واستغلال الأراضي المجاورة والتعدي عليها ، وقامت سلطات الاحتلال بتفجير الخزانات .

إن قوات الاحتلال تبغي من هذا الأمر تدمير تجارة التفاح وزراعته كمورد أساسي للسكان هناك وهي بالتالي تصادر مياه الينابيع وتحولها الى المستوطنات الصهيونية . فقد قامت السلطات الاسرائيلية باغتصاب ينابيع : اليعفوري - المشيرفة - رأس أبو سعد - وجرت مياه بحيرة مسعدة عشرات الكيلومترات لري أراضي المستوطنات الزراعية على سفوح (تل أبو الندى) وأدى ذلك الى انخفاض منسوب المياه الجوفية التي تروي بساتين السكان العرب وهذا ما دعا القطر العربي السوري الى جر المياه الى مجدل شمس بواسطة أنبوب عام ١٩٨٤ . كما حصل نقص في مياه الشرب لمسعدة وبقعاثا وعين تينة حيث تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بفتح آبار جديدة لري هذه القرى أيضا .

ونود الاشارة الى أن خطة التطوير المقدمة من المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٧٥ تقضي بتوزيع ٧,٥٩ مليون متر مكعب للمستوطنين اليهود والبالغ عددهم حوالي ١٠ آلاف نسمة مقابل ٢,١ مليون متر مكعب من المياه لسكان القرى السورية المحتلة البالغ عددهم أكثر من ١٥ ألف نسمة .

لقد أصبحت الآبار الارتوازية الوسيلة الوحيدة حتى للشرب نظرا لمصادرة مياه الينابيع وهذا ما يؤثر على زراعة المحاصيل ومنها التفاح وعلى الصحة العامة بالنسبة للسكان وخاصة أن الآبار الستة الموجودة تديرها مصلحة المياه الاسرائيلية وتصل المواطنين أغلب الأحيان ملوثة .

ومؤخرا عمدت السلطات الاسرائيلية الى منع أهالي بقعاثا من استثمار مياه الشرب عبر خط المياه القادم من الجانب السوري ، كما تمنعهم من إصلاح الأعطال الواقعة في هذا الخط في المسافة ما بعد خط الفصل عبر الشريط الحدودي علما بأن سلطات الاحتلال دمرت خط جر المياه البالغ طوله ٢ كيلومتر .

رابعا - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

إن سياسة الضم وخطط الاستيطان المنفذة في المناطق المحتلة ومنها الجولان العربي السوري قد انعكس على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأدى الى تدهور الزراعة والصناعة والتعليم وأدى هذا الوضع أيضا الى الحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي وتحول الآلاف من العاملين بالزراعة والصناعة والحرف الى سوق العمل الاسرائيلي ودفع بمعظم السكان الى الهجرة طلبا للعيش في حال تمكنهم . وطوال

الـ ٢٢ عاما من الاحتلال التعسفي لم تقم أية روابط اقتصادية بين المستوطنين الصهاينة وسكان الجولان الوطنيين .

ففي عام ١٩٨١ رفعت سلطات الاحتلال الضرائب واستمرت في ممارسة الضغوط المادية . ومنعت سلطات الاحتلال أية معاملة حكومية تقدم من قبل أي مواطن معارض لفكرة الضم وعدم تسهيل مرور وتحرك المواطنين ضمن الهضبة ، اضافة الى زيادة الاسعار التموينية وعدم صرف تعويضات للعائلات المحتاجة ، بالرغم من الضرائب التي تفرض تقريبا على نصف انتاج الموسم من التفاح . ومؤخرا منعتهم من تصديره وحتى عدم شرائه منهم . وعلى أثر هذه الاجراءات في نفس العام تظاهر أبناء الجولان واعتقل عدد من المراسلين الصحفيين واحرقت أفلامهم التي صوروا فيها المظاهرات والمساجين والمعتقلين .

وفي عام ١٩٨٤ تابعت سلطات الاحتلال نفس المعاملة نهجها في منع المواطنين في مجدل شمس من تصدير منتجاتهم الى سوريا .

إن رجال مصلحة الضرائب يقومون ، بالتعاون مع قوات الاحتلال ، بالمزيد من المضايقات الاستفزازية والاجراءات الارهابية وذلك بالتحقق من هوية كل شخص عند الحواجز المتعددة التي أقامتها عند مفارق الطرق ، وقد أدى هذا الى مغادرة أعداد كبيرة من العائلات السورية منازلها في قرى الجولان رغما عنها وذلك طلبا للعيش الافضل نتيجة سوء الاحوال المعيشية والاقتصادية التي تطبقها سلطات الاحتلال عليها .

وفي عام ١٩٨٩ استمرت المضايقات وصودرت أراضي أسر عديدة وفرض حصار اقتصادي شامل على الجولان وقيدت حرياتهم في العمل ، وقللت أجور العاملين منهم ، وأجبرت العمال المسجلين لدى الادارة العسكرية على ممارسة الاعمال القاسية من تعبيد الطرق واصلاح المجاري وغير ذلك من الاعمال الشاقة وتلفيق التهم للعديد منهم على أنهم يتعاونون مع السلطات السورية وذلك تمهيدا لاعتقالهم وزجهم في السجون وحرمانهم من العمل في أرضهم .

وفي ذكرى جلاء المستعمر عن سوريا احتفل المواطنون العرب السوريون في الجولان في الفترة ما بين ١٤ الى ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ حيث قامت سلطات الاحتلال باعتقال العشرات وفرض ضرائب جديدة ، حيث بلغت الضرائب المفروضة على بعض الاشخاص مليوني ليرة اسرائيلية تدفع مرة واحدة وإلا يساق المواطن الى السجن . كل هذه المحاولات

تهدف أساسا لسلب أموال أبناء الجولان وإضعاف روح المقاومة الوطنية لديهم وإجبارهم على الخضوع أو الهجرة بغية تفريغ الجولان من السكان .

الزراعة

تدهورت الحالة الزراعية في الجولان المحتل بسبب مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة للسكان ، حيث لم يعد لهم من أراضيهم الباقية سوى ٢٠٠ ألف دونم اضافة الى استيلاء المحتل الاسرائيلي على مصادر المياه وعدم إعطاء الرخص للسكان بحفر آبار جديدة في أراضيهم وعرقلة وصول الفلاحين لزراعة أرضهم عن طريق زرع الالغام حول الأراضي الزراعية وبداخلها وعزل الأراضي الزراعية عن بعضها بأحزمة من المستوطنات اليهودية بغية الاستيلاء عليها ، وعدم توفير أسواق لتصريف المنتجات الزراعية خشية منافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي في المستوطنات التابعة لها في المنطقة ، إضافة الى مصادرة موظفي الضرائب الاسرائيليين لمخزون التفاح تحت مختلف الذرائع وتكسير برادات التخزين . ويبلغ انتاج التفاح حوالي ٤٥ ألف طن سنويا .

وأهم ما يتعرض له المزارعون العرب السوريون هو إغلاق السوق أمام محصول التفاح الذي يشكل المحصول الرئيسي والمصدر الاساسي للدخل لدى المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل والذي بدأ في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٨ حين أعلن (شلومو وازيمن) رئيس اتحاد المزارعين الاسرائيليين أن الاتحاد قرر مقاطعة محصول التفاح الذي ينتجه المزارعون السوريون بحجة استمرار الكراهية والعداء الذي يكنه مواطنو الجولان لقوى الاحتلال .

إن هذا سيشكل كارثة اقتصادية حقيقية بالنسبة لسكان الجولان ستؤدي الى تدهور ظروفهم المعاشية وما يترتب عليها من مضاعفات صحية واجتماعية وانتشار البطالة بينهم وتحويلهم الى مصدر رخيص للعمالة الاسرائيلية .

كما تقوم سلطات الاحتلال أيضا بافتعال أحداث تؤدي الى حرق الغابات والاشجار المثمرة . إن هذا يعتبر جزءا من المخطط الاستعماري الاسرائيلي المتكامل للقضاء على مصادر الدخل المحددة بالزراعة واخضاع سكان الجولان العرب لسيطرتها وتهجيرهم خارج ديارهم وأرضهم . وقامت سلطات الاحتلال مؤخرا بارتكاب أعمال إجرامية جديدة باشعال حريق بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩ مستغلة اتجاه الريح على طول خط وقف اطلاق النار مما تسبب بإحراق محاصيل القمح والشعير وغيرها وقدرت الأضرار بنحو ١,٥ مليون ليرة

سورية . كما أحدثت حريقا اخر بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٩ استهدف الاحراج والاراضي المزروعة .

الرعي

تحاول سلطات الاحتلال تضييق المساحات الرعوية وذلك بقلع الأشجار أو افتعال الحرائق وشق الطرق فيها ، بغية القضاء على النشاط الاقتصادي وحرمانهم من مادة الحليب المتوقف الحصول عليها على تربية سكان الجولان للماعز . ولذلك أصدرت أوامر بمنع تربية الماعز الأسود إلا بترخيص خاص للمواطنين في القرى العربية السورية المحتلة . وهذا تبرير لسلطات الاحتلال لمصادرة معظم قطعان الماعز وبيعها بأسعار زهيدة بدعوى أنها تهدد البيئة . وتقوم بزرع الألغام في الأراضي الزراعية والمراعي مما يؤدي الى قتل المواطنين والمواشي وتقليص عدد الماشية بهدف حرمان المواطنين من مصدر للدخل والحليب واللحوم لهم ولأطفالهم . ومن نتائج الأعمال الإجرامية الاسرائيلية انفجار لغم حربي بالطفل أمير بن فندي أبو جبل البالغ ثلاث سنوات ونصف من العمر بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ مما أدى الى استشهاده .

الصناعة :

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى منع ظهور سياسة اقتصادية محلية في المناطق المحتلة يمكن أن تساعد على قيام مؤسسات أو ورشات تعمل لصالح المواطنين فيما انها لا تعطي موافقتها على أي مسعى لتنمية الفروع الانتاجية لاقتصاد سكان هذه المناطق . وتمنع تشجيع الاستثمارات العربية أو فتح اعتمادات ولا يسمح باحداث أي مشروع صناعي أو صناعي - زراعي خوفا من أن يعرض للخطر منافسة المنتجين الاسرائيليين الذين بنوا بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ مصنعا لحفظ الأغذية في مستوطنة (كنسرين) في الجولان المحتل .

هذا بالاضافة الى تحكمهم بالأسعار والتخزين والتسويق للانتاج الرئيسي لمنطقة الجولان من الفواكه ولكافة مستلزمات الحياة الاخرى .

إن سلطات الاحتلال تمنع السكان من التعاون لفتح اعتمادات باقامة شبكة من البرادات والاستثمارات التعاونية وأعمال النجارة والتخزين وذلك بغية افقارهم وتحويلهم الى سوق للمستوطنات الاسرائيلية ، وادخال المنتجات الصناعية الاسرائيلية ومختلف الحاجات بدءا من البلوك وحتى البلاط وأعمال النجارة وأعمال الحدادة وغيرها من أدوات قلع الرخام .

خامسا - الوضع التعليمي

إن الهدف الاساسي لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في سياستها التعليمية هو محاولة إزالة أي طابع وطني وقومي عن سكان الجولان العربي المحتل لسلخه عن جذوره القومية والتاريخية والثقافية والحضارية وارتباطه بوطنه الام سوريا .

وتنتهك سلطات الاحتلال الاسرائيلية حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة وقد اتخذت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مجموعة متتالية من القرارات التي تدين فيها اسرائيل بسبب انتهاكها لحرمة المؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة .

غير ان سلطات الاحتلال لم تمتثل لهذه القرارات ، وثابرت على ممارساتها واتخذت إجراءات ارهابية ضد الطلبة والمعلمين ، ومارست التمييز العنصري بحقهم . وقد ادت هذه السياسة التي يناهضها سكان الجولان الى تدهور الوضع التعليمي . ومن أجل تنفيذ سلطات الاحتلال لسياستها هذه قامت بالممارسات التالية :

١ - استبدلت المناهج العربية السورية وفرضت المناهج الاسرائيلية وحظرت الكتب المدرسية السورية وفرضت اللغة العبرية على الطلاب السوريين وفرضت مقررات تعليمية تشيع الكراهية والتحامل والتعصب الديني بهدف محو أي طابع وطني وقومي عربي .

٢ - فصلت العديد من المدرسين تعسفيا بسبب مواقفهم الوطنية وعينت معلمين غير أكفاء مكانهم وأكرهتهم على ترويج المنهج الاسرائيلي .

٣ - أغلقت العديد من المدارس .

٤ - أصبح وضع الابنية المدرسية في حالة يرثى لها . والقائمة منها حاليا لا تتوفر فيها الشروط التربوية والتعليمية بمستلزماتها الضرورية ، كما لم يسمح بتشييد مدارس جديدة ، كما أن المدارس تفتقر الى الصحة المدرسية حيث لا يوجد سوى طبيب واحد في المنطقة ليرعى الشؤون الصحية للطلبة .

٥ - تفرض سلطات الاحتلال قيودا قاسية على كافة المعاملات الحكومية والوثائق الشخصية لأبناء العائلات المناهضة للاحتلال مما يعيقهم من الالتحاق بمدارس المنطقة وخارجها .

٦ - وضع العراقيل أمام الطلبة في الجولان من أجل إكمال تحصيلهم العالي في الجامعات العربية السورية منذ عام ١٩٨٢ وفي الدول الاشتراكية ، وتقوم بالضغط على سفارات دول أخرى لكيلا تمنح تأشيرة خروج للطلاب الذين يرغبون بمغادرة الاراضي العربية المحتلة لمتابعة تحصيلهم العالي . أما القلة من المواطنين العرب الذين تتاح لهم فرصة القبول في الجامعات الاسرائيلية فهم محرومون من اختيار الفروع التي يملكون مؤهلات للالتحاق بها .

٧ - اقتحام حرمة المباني التعليمية من قبل الجنود الاسرائيليين بغية فرض دروس باللغة العبرية على الطلاب .

٨ - اعتقال الطلبة والمعلمين .

٩ - اغلاق مجالات العمل للقلة من المواطنين العرب السوريين الذين تخرجوا من الجامعات الاسرائيلية .

سادسا - الوضع العمالي

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بكل الاراضي العربية المحتلة لا يمكن فصلها عن مجمل الاوضاع غير الانسانية للعمال ولغالبية السكان في ظل غياب كامل لجميع الشرائع المتمدنة ولقوانين المجتمع الدولي تحت حراب الاحتلال الاسرائيلي .

فالعمال العرب في كافة أرجاء فلسطين والاراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان يتعرضون للتمييز العنصري والمعاملات القسرية ويخضعون لشروط بالغة الصعوبة بالمقارنة مع العمال الاسرائيليين في كل ما يتعلق بالضمان والتأمين والاجور والرعاية الصحية والسلامة المهنية والعامة والتجمعات النقابية .

لا يتمتع العمال العرب في المناطق المحتلة بحرية تشكيل النقابات أو ممارسة الحريات النقابية في ظل الاحتلال ، واذا كان هناك مكاتب لنقابات العمال العرب فإنها

تتعرض دائما لمداهمات رجال الامن واعتداءاتهم وللاغلاق . وأغلب العمال النقابيين ورؤساء هذه النقابات معرضون للاعتقال الاداري والاقامة الجبرية والطرد خارج الحدود . والهدف من ذلك ابقاء العمال العرب عرضة لابشع أنواع الاستغلال والعمل في ظروف عمل غير انسانية تسود فيها كل مظاهر التمييز والعنصرية والمفارقة مع سواهم من الاسرائيليين .

وحول هذا الوضع ذكر السيد (ماري روز بنلوث) بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أمام لجنة الافضليات الامريكية "ان السلطات الاسرائيلية انتهكت وباستمرار حق العمال العرب بتنظيم أنفسهم في اتحادات ونقابات وأغلقت اتحاداتهم الموجودة وطردت النقابيين ، واضاف بأن السلطات الاسرائيلية تضهد العمال العرب وتمنعهم من الدفاع عن حقوقهم واستشهد على ذلك بتقارير وزارة الخارجية الامريكية التي ذكرت ان السلطات الاسرائيلية رفضت اكثر من مئة طلب فلسطيني لإنشاء اتحادات وأغلقت عدة نقابات بحجة اخلالهم بالامن واشار الى الممارسات التي تحرم العمال العرب المعتقلين من حقهم بمحاكمة عادلة والى تعسف اسرائيل في طرد النقابيين بحجة دعوتهم للعنف والشغب" .

وتحدثت السيدة (جوديث تشو مسكي) بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أمام نفس اللجنة "ان ما أدلت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاسرائيلية على لسان سفارتها في واشنطن وبالرغم من كل ما يتضمنه من مغالطات إلاّ أنه يحتوي اعترافا بأن العمال في الاراضي المحتلة لا يحق لهم تعويض بطالة ولا تعويضات عائلية وشيخوخة . وان الافادة الاسرائيلية تعمدت تشويه قوانين منظمة العمل الدولية بحجة ان هذه القوانين تعطي الشرعية للممارسات العمالية الاسرائيلية ، وطلبت حرمان اسرائيل من الاستفادة من النظام الموحد للافضليات التجارية باعتبارها لا تعطي حقوقا معترفا بها دوليا لعمالها" .

أما وضع العمالة في الجولان العربي السوري المحتل فيتميز بخصائص عديدة مرتبطة أساسا بموسم الأمطار والمواسم الزراعية لدى أصحاب الملكيات الزراعية من المستوطنين الصهاينة وأصحاب المؤسسات الاسرائيليين الذين يفرضون شروطهم كما يشاؤون .

إن مستوى المعيشة المنخفض للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة وقرى الجولان دفع العمال للبحث عن أية فرصة عمل لرفع مستوى دخولهم ، وهذا الوضع نتيجة مباشرة للاجراءات الاسرائيلية العديدة لاخضاع عمال الجولان لسوق العمالة في اسرائيل ،

وذلك بغية توجيه الفوائد الاقتصادية الناجمة عن فروق الاجور بين منطقة وأخرى لجذب العمال العرب في الجولان لسوق العمالة الاسرائيلية بهدف اضعاف ارتباط العمال بارضهم وبوطنهم . وأقيمت لهذا الغرض مراكز تدريب مهنية جذبت اهتمامات الشباب وطلاب المدارس الذين لا معلمين لهم ، وكانت هذه الاجراءات بمثابة دس السم في الدسم لحرمانهم من التعليم .

ففي عام ١٩٧٩ وحدها تخرج أكثر من ٧٨٦ ١ طالبا من هذه المراكز وأخذوا يبحثون عن العمل في مؤسسات اسرائيلية بعيدة عن مناطق الجولان للعمل في الاعمال الانشائية والحفريات وتعبيد الطرق والورشات الزراعية وأعمال المجارير وكافة أوجه العمل القاسية ذات الاجر المتدني .

وأبرز مظاهر الوضع المأسوي الذي يعيشه العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة والجولان تتجلى فيما يلي :

١ - ان الاقتصاد الاسرائيلي امتص في الاعوام الخمسة الاخيرة أكثر من ٤٠ في المائة من السكان النشيطين في الاراضي المحتلة لاشباع احتياجاته من الايدي العاملة العربية الرخيصة والخبيرة .

٢ - إجبار العديدين على القيام بأعمال قاسية وبالتالي لا تتطلب مهارة وقليلة الاجر (الاعمال السوداء) .

٣ - وفقا لظروف المواسم الزراعية تنخفض نسب العمالة مما يؤدي الى ركود في العمالة الصناعية ويؤدي الى البطالة في صفوف العمال العرب .

٤ - عدم المساواة في الحقوق بين العمال العرب والعمال الاسرائيليين لا في مستوى الاعمال وطبيعتها ولا في مستوى الاجور .

٥ - استخدام الاقتصاد الاسرائيلي للايدي العاملة العربية الرخيصة الى جانب العلاقات التجارية غير المتوازنة التي نسجت صلات من التبعية الشديدة لسوق العمالة في اسرائيل بالاضافة الى آثار السيطرة التي أوجدتها حالة الاحتلال والتحكم وتدابير الحظر التقييدية لتصدير المنتجات الزراعية والتصنيع لمتطلبات العمل الزراعي .

٦ - حالات التضخم الموجهة وآثارها على سياسة الأجور لجذب العمال العرب وخاصة في المناطق الحدودية .

٧ - لم يحصل المنتجون العرب على أية تراخيص لتصدير محاصليهم الزراعية لبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

٨ - التدريب المهني الذي تلقاه أولاد المدارس لا يتألف إلاّ من تدريب مهني تقني بسيط .

٩ - إن أذونات العمل الممنوحة للعمال العرب لا تكفل سوى استقرار ظاهري لأنه لا ضمان للعمل ، والعامل معرض لفقدان عمله لدى إنقضاء هذا الاذن أو لأي سبب غير موضوعي يزعمه صاحب العمل .

١٠ - يمنع العمال العرب ذوو الحقوق من الدعوى أو المرافعة القضائية أمام المحاكم بالرغم من أن باب التظلم أمام المحاكم العسكرية ممنوح لهم ظاهريا فقط .

١١ - إن المساواة بين العمال العرب والاسرائيليين تطبق من حيث الاستقطاعات والخصومات من أجورهم ولكنها لا تطبق من حيث طبيعة العمل والخدمات والتامينات .

١٢ - لا يزال النظام العسكري سائدا منذ عام ١٩٧٩ بكل ما يترتب عليه من نتائج على الحريات المدنية والنقابية للسكان والعمال وتنقلاتهم .

١٣ - ان عضوية (الهستدروت) بالنسبة للعمال العرب غير كاملة بل مؤقتة أيضا ولا يحق لهم ذلك . وبالتالي فإن حقوقهم غير ممكنة التحقيق حتى عن طريق الهستدروت .

سابعا - الوضع الصحي

منذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وهي تتبع سياسة ثابتة تجاه المؤسسات الطبية بهدف القضاء عليها تماما وإجبار المرضى العرب على تلقي

العلاج في المستشفيات الاسرائيلية . كما تعتبر سلطات الاحتلال هذه المؤسسات الصحية ، اذا ما استمرت ، انها تشكل استقلالية عن سلطة الاحتلال ؛ وهذا ما لا يتفق مع سياسة التهويد المطبقة في كل المناطق المحتلة ولطمس كل معالم الشخصية العربية .

فقد ذكرت منظمة الصحة العالمية ان الأوضاع الصحية تدهورت الى حد خطير نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على القطاع الصحي ونتيجة للاجراءات التعسفية واللاانسانية التي تطبقها هناك . وورد في تقرير للجنة الثلاثية التابعة لمنظمة الصحة العالمية رقم ج ـ ١٤/٤٢ بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ان الأوضاع والخدمات في الجولان العربي السوري المحتل "تدهورت خلال السنوات الاخيرة على وجه الخصوص نتيجة للاجراءات الاسرائيلية" . وأوضح تقرير اللجنة أن "ليس هناك سوى أربع عيادات طبية في قرى الجولان وهي غير قادرة في ظل هذا الوضع على تقديم خدماتها الصحية بشكل كامل" .

ونتيجة لهذه الأوضاع يتوجه نحو ٧٥ في المائة من المرضى وسكان المنطقة الى مشافي الضفة الغربية للمعالجة وهي مشافي تابعة للهيئات الخيرية العربية ، أو يضطرون للمعالجة في المشافي الاسرائيلية حسب الحالة الاسعافية . كما تقوم مصلحة المياه بقطع المياه عن سكان قرى الجولان نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية نظرا لجر سلطات الاحتلال مياه مسعدة الى المستوطنات كما أن صندوق المرضى (كوبات حوليم) امتنع عن تلبية طلبات الاسعاف لسكان القرى السورية ، فلا ترسل لهم سيارات عند الطلب ولا يسمح لهم بإسعاف امرأة حامل أو طفل يفارق الحياة .

وأهم مظاهر الاجراءات التعسفية الاسرائيلية ينطوي على ما يلي :

١ - عرقلة تطوير المستشفيات والمستوصفات وغيرها من المراكز الصحية منذ عام ١٩٦٧ .

٢ - العمل على تدني مستويات الخدمات التي تقدمها المراكز الطبية العربية بجميع أجهزتها ومرافقها .

٣ - إعاقة عمل المراكز الصحية العربية في تقديم خدماتها وإغلاقها أحيانا بادعاءات تتعلق بالأمن .

٤ - تخفيض سنوي مستمر لميزانية المؤسسات الصحية العربية ومنع إيصال المعونات والهبات الخارجية في الوقت المناسب .

أما في قرى الجولان العربي السوري المحتلة ، فهناك مشاكل صحية متفاقمة لعدم توفر حتى الحد الادنى من وسائل الاسعافات الاولية والوقائية والعلاجية . ويشكو سكان الجولان من تدهور الوضع الصحي وفق ما يلي :

١ - عدم إعطاء السكان المحليين في قرى الجولان العربي أي تسهيلات بإقامة مشفى لرعاية أوضاعهم الصحية .

٢ - تشترط السلطات الاسرائيلية إبراز الهوية الاسرائيلية لكل من يرغب في الاستفادة من التسهيلات التي يحصل عليها المنتسب لصندوق المرضى ومن التعويضات التي تمنحها مؤسسة الضمان الوطني (كيرين حبيطواح هلئوني) للشيوخ والاطفال ، وفرضت مؤخرا ضريبة أكثر من ٣٠٠٠/ ٣/ ليرة اسرائيلية ثمنا للبطاقة الصحية وهذا موقف بعيد عن كل الاعتبارات الانسانية ويهدف الى استغلال المرضى وفرض الجنسية الاسرائيلية بالقوة عليهم .

٣ - غلاء أجور الكشف الطبي والمعالجة والادوية . والمستوصفات الاربعة الموجودة لا تلبي حاجات المواطنين وتفتقر الى المعدات الطبية والاطباء الاخصائيين . فلا يوجد مثلا طبيب نسائي أو طبيب أطفال . وكل مدارس الجولان يشرف عليها طبيب مدرسي واحد لا بديل له .

٤ - لا يداوم الأطباء إلا لساعات قليلة وأياما محددة في الاسبوع .

٥ - لا يوجد مركز لرعاية الطفولة والامومة وخاصة للنساء الحوامل .

٦ - لا توجد صيدلية واحدة في كل قرى الجولان .

٧ - المدارس تفتقر الى العناية الصحية المدرسية والنظافة العامة .

٨ - يمتنع صندوق المرضى عن تلبية حالات الاسعاف إلا وفقا لمشيئته .

٩ - يشكو المواطنون من تلوث المياه .

١٠ - ينتشر البعوض بشكل كبير وتزداد الاوبئة وسلطات الاحتلال لا تحرك ساكنا .

١١ - لا توجد في القرى المحتلة شبكة لتصريف مياه المجارير والصرف الصحي .

ثامنا - خرق حقوق الانسان والتعذيب والقتل والمعاملة القاسية واللاانسانية

لقد تصاعدت انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي والانساني في كافة الاراضي العربية المحتلة وانتهجت ممارسة عنصرية ووحشية مما دعا مجلس الامن الى إصدار قرارات عديدة منها القرار ٦٠٥ لعام ١٩٨٧ و ٦٠٧ لعام ١٩٨٨ و ٦٠٨ لعام ١٩٨٨ حول هذه الانتهاكات . وأبرز مظاهر السياسة الاسرائيلية الارهابية في الاراضي العربية المحتلة تتمثل في (تكسير العظام) واستخدام الغازات السامة ، وتصعيد سياسة القبضة الحديدية ، وتدمير البيوت ، وإزالة القرى ، والإبعاد والاعتقال الاداري ، وفرض الاقامة الجبرية ، واعتقال الأطفال والقصّر والشيوخ ، ومنع التجول وحصار المخيمات ، وقمع حرية الرأي والتعبير والتجمع ومنع وسائل الإعلام من تغطية الاحداث ، وقد تجاوزت هذه السياسة حدودها خصوصا بعد الانتفاضة العامة والشاملة في كافة الاراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان ، حتى صلت والى حد دفن الاحياء وقتل الاطفال .

أما في المعتقلات فلازال المعتقلون يتعرضون الى أبشع أنواع التعذيب والاستجواب المتواصل في ساعات متاخرة من الليل ، مع الضرب الجسدي حتى فقدان الوعي ، وصب الماء البارد والحار بالتناوب على الاجساد ، والزحف على الركب والوقوف الطويل مع رفع الايدي قسرا ، وإطفاء السجائر في أنحاء الجسد وخاصة الحساسة منها ، واستخدام الكهرباء في التعذيب وتجويع المعتقلين وسحب الدم منهم أسبوعيا ، حتى يصل المعتقلون الى حالة من الضعف والهزال تجعلهم عالة على غيرهم بعد خروجهم من السجن .

إن هذه السياسة والممارسة العنصرية تهدف الى تخويف العرب بأساليب فاشية فاقت حد الوصف بغية إخضاعهم أو ترحيلهم وتفريغ الاراضي المحتلة من الوجود العربي ،

وقد أوردنا في تقريرنا لعام ١٩٨٨ العديد من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين التي تؤكد ذلك .

ونورد فيما يلي سردا لبعض من نضال شعبنا العربي السوري في الجولان المحتل ضد الاحتلال الاسرائيلي وأعماله القمعية بحق السكان العرب :

بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اعتقل مواطن من مجدل شمس بتهمة مقاومة سلطات الاحتلال لتوزيعه منشورات معارضة للاحتلال .

وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ اعتقلت السلطات الاسرائيلية شابين من مجدل شمس بتهمة وضع قذيفة هاون عند منعطف الطريق المؤدي الى جبل الشيخ بهدف تفجير سيارة اسرائيلية .

بتاريخ ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ذكرت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية "أن شرطة كريات شمونا قد اعتقلت في نهاية الاسبوع مواطنين من قرية مجدل شمس بتهمة رفع العلم السوري في القرية كما كتبت شعارات تندد باسرائيل" .

وفي الفترة الممتدة من ١٧ حتى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ اعتقلت سلطات الاحتلال أكثر من ٣٠ مواطنا من قرى الجولان ، وكثفت الدوريات النهارية والليلية للحد من حركة المواطنين السوريين من الاحتفال بذكرى عيد الجلاء ، وأحيلت المنطقة بكاملها الى منطقة عسكرية لمنع وسائل الإعلام المختلفة من تغطية أعمال القمع التي تقوم بها اسرائيل في الجولان . وعرف من المعتقلين نديم توفيق أيوب وعمره ٢٤ سنة ؛ وهيب السيد أحمد وعمره ٢٤ سنة ؛ مجيد عواد وعمره ٢٠ سنة ؛ قاسم مزيد السيد أحمد وعمره ٢٢ سنة ؛ مفيد عواد وعمره ٢٠ سنة ؛ شكيب يوسف أبو جبل (الحفيد) وعمره ١٧ سنة ؛ قاسم مصطفى محمود وعمره ٢٢ سنة ؛ علي أبو عواد وعمره ٢٠ سنة ؛ حسن عبد الله القيش وعمره ١٨ سنة ؛ حسن القيش وعمره ٣٥ سنة ؛ مفيد الولي وعمره ٢٠ سنة . وذلك بتهمة مخالفة القوانين والتشريعات السارية . وعلى أثرها طالب مجلس الامن اسرائيل باحترام نصوص اتفاقية جنيف الرابعة والمتعلقة بحماية السكان المدنيين أوقات الحرب .

وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ "إن الشرطة وقوات الأمن سوف تعيد النظر في السياسة المطبقة تجاه المواطنين العرب في هضبة الجولان بما في ذلك سفر مجموعات الزوار الى سوريا بعد أحداث عيد الجلاء

السوري يوم أمس حيث وقف أمام قائد المنطقة الشمالية متظاهرون من قرية مجدل شمس ورفعوا العلم السوري ورسموا شارات النصر بأصابعهم وقد وقعت مظاهرات ورفعت الاعلام السورية ، ووزعت المنشورات اضافة الى ترديد الأناشيد الوطنية والمسيرات التي بدأت ليلا ، وقد ضمت ٥٠٠ شخص في الساحة المركزية لمجدل شمس . وفي مدخل القرية أقيم حاجز من أطر السيارت . وفي مسعدة رفع علم سوري على سطح المدرسة . وسار مئات المواطنين في تظاهرة مجدل شمس وهم يرددون الأناشيد الوطنية التي تندد باسرائيل وتؤيد سورية" .

كما ذكرت صحيفة دافار بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ "أن شرطة الجليل اعتقلت ٦ مواطنين من قرى الجولان خلال الأيام الأخيرة للاشتباه برفع أعلام سورية خلال المسيرات والمهرجانات التي جرت يوم عيد استقلال سورية وقد وجدت الشرطة العلم السوري على طاولة نائب رئيس المجلس المحلي في بقعاتا" .

وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ذكرت صحيفة دافار الاسرائيلية تصريحا لمدير مكتب تسجيل السكان في المنطقة الشمالية "إن السلطات الاسرائيلية أوقفت الاتصال مع سكان الجولان والخاصة بالحصول على تراخيص لزيارة أقاربهم في سوريا أو على الشريط الحدودي بسبب المظاهرات ورفع الاعلام السورية بمناسبة عيد الجلاء في سورية" .

وفي الفترة من ١١ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ وفي ذكرى اغتصاب فلسطين وإقامة المهرجان القطري الرابع عشر لطلائع البعث في محافظة القنيطرة ، اعتقلت سلطات الاحتلال ٥٢ شخصا في قرى مسعدة وبقعاتا ومجدل شمس وعين قنية ممن تجمهروا قبالة الشريط الحدودي لمشاركة الأطفال خارج الأسوار في الجهة المقابلة من الأراضي السورية المحررة ، وقطعت الكهرباء والماء عن الساكنين لمعاقبتهم بحجة مخالفة القوانين الاسرائيلية التي تعاقب من يرفع علم وطنه وللاشتباه بالبعض منهم بالاشتراك باحتفالات عيد الجلاء في سورية وقمعتهم بقنابل الغاز والقنابل الدخانية وبالضرب المبرح وعرف من المعتقلين في هذه القرى حتى الآن : سليمان يوسف فخر الدين ويوسف سليمان ابراهيم وهايل حسن أبو جبل وفوزي حسن أبو جبل ومجيد فارس أبو جبل وخالد مزيد أبو صالح .

وأخيرا نود التذكير بأن الاحتلال بحد ذاته يشكل انتهاكا لحقوق الانسان ، وإن الممارسات الاسرائيلية ضد سكان الأراضي العربية المحتلة تشكل مخالفات خطيرة تعرفها المادة الـ ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ومن هذه المخالفات الخطيرة التي هي جرائم حرب : القتل العمد ؛ التعذيب أو المعاملة البعيدة عن الانسانية ؛ الأعمال التي تسبب عمدا آلاما شديدة أو اصابة خطيرة

للجسم أو الصحة ؛ النفي أو الابعاد ؛ الاعتقال غير القانوني للاشخاص المحميين ؛ حرمان الاشخاص من الحقوق الخاصة بالمحاكمة الصحيحة القانونية المنصوص عنها بهذه الاتفاقيات ؛ التدمير الشامل للممتلكات ، أو الاستيلاء عليها دون ضرورة حربية وبكيفية غير مشروعة واستبدادية . وقد أكدتها المادة الـ ٨٥ من البروتوكول الاول الاضافي لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة - والتي منها نقل السكان المدنيين للأراضي المحتلة واستيطانها من قبل المحتل .

إن هذه المخالفات الخطيرة ، التي هي جرائم حرب ، تستوجب تطبيق أحكام التعاون المتبادل بين الأطراف في الاتفاقية الواردة في المادة الـ ١٤٦ التي تلزم الأطراف السامية المتعاقدة بالبحث عن الاشخاص المتهمين باقتراف هذه المخالفات ، وأن يقدم هؤلاء الاشخاص بغض النظر عن جنسيتهم الى المحاكمة . وكذلك يستوجب تطبيق أحكام اتفاقية (منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها) التي حددت الابادة الجماعية بأنها : الافعال الرامية لقتل أعضاء من الجماعة وإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة وإخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا .

إن التعاون الدولي لمنع وقمع جرائم الحرب وجرائم الابادة التي ترتكبها اسرائيل أصبح ضروريا لكبح جماح غريزة القتل والارهاب والتدمير وغير ذلك من الاعمال التي هي جوهر وطبيعة النظام العنصري التوسعي في اسرائيل .

لا بد من العمل وتكاتف الجهود ، وللجنتكم دور في ذلك ، من أجل رفع الظلم والقهر المفروضين على الشعب العربي في الاراضي العربية المحتلة ، ويكون ذلك بازالة وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة - هذا الاحتلال الذي يعرقل الجهود الدولية الرامية لاقامة سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط .

حزيران/يونيه ١٩٨٩

- - - - -